مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 1005 – 1018
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الجزائريون والمسألة الرّبوية الاستعمارية الفرنسية 1900 – 1830

The Algerians And The French Colonialist Usurious Issue 1900-1830

د/ شقرة محمد
جامعة باتنة1
مخبر الجزائر دراسات في التاريخ الثقافة والمجتمع
chagramohammed5@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/01 تاريخ القبول: 2021/02/19

الملخص:
تهدف الدراسة إلى إبراز علاقة الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالمأساة الرّبوية في الجزائر التي عرفت منحى تصاعديًا مع بداية الاحتلال بعد أن كانت تُمارس في نطاق ضيق خلال العهد العثماني وتطورت بشكل واسع بعد تراجع المقاومة الشعبية.
و يُعد الرّبا أحد الأدوات التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لإخضاع الشعب الجزائري والتسلط عليه والزيادة في مأساته وإفقاره بعد الاستيلاء على أرضه مصدر معيشته خاصة وأن غالبية الجزائريين يقطنون في الريف. وقد استغل اليهود وكبار المستوطنين الأوروبيين الرّبا للاستحواذ على ممتلكات الجزائريين وخاصة الفلاحين منهم واستغلالهم لخدمتهم المباشرة بعد أن تحولوا إلى خماسين وعمال أجراء لديهم نتيجة فقدانهم لأرضهم بفعل الرّبا الفاحش، كما قامت الإدارة الاستعمارية بعد تثبيت تواجدها بالجزائر بوضع سلطتها المباشرة على عمليات الرّبا المختلفة التي كانت تمارس بدون حسيب أو رقيب عن طريق سن قوانين مُنظمة لها حتى تجعل منها وسيلة من وسائل بناء النظام الاستيطاني في الجزائر.
الكلمات المفتاحية: الرّبا؛ القروض؛ الإدارة الاستعمارية؛ اليهود؛ البؤس.

Abstract:

This study is aimed to reveal the common relationship between the French adminstration and the usurious tragic transactions that was taking an upward trend in Algeria during the earliest years of the colonization. Sub-prime loans used to be existed during the Ottman rule but it was taking place in a small-scale then it has started to recede by the backing away of popular resistance.

Usurious transaction was one of a thousands ways that french colonization has followed for taming the Algerian community and making its living conditions pathetic and miserable. It was a tricky way so that they would be owed for the French authorities as long as they lived after seizing their properties and lands since the majority of them used to live in the countryside.

Jews and European businesses forced the Algerians and farmers in particular to deal with usurious transaction in terms of sub-prime loans so that they can get their properties under basis of full legality by making them deep in debts and use them later as labours after they were landowners.

Just by the imposition of the complete domination, French authorities set the control all over the usurious transactions that Jews and European businesses used to rule so that it can be passed as one of the primary economic laws and regulations to maintain the occupation and constructiong the the new rulling system as well.

Key words: Usury; sub-prime loans; colonial administration; jews; misery.

مقدّمة:

عمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد أن تمكنت من تقويض أركان الدولة الجزائرية وتطبيق نظام إداري جديد يتماشى مع طموحاتها في السيطرة على الجزائر وخيراتها إلى فرض وسائل جديدة تمكنها من اغتصاب أراضي الجزائريين دون اللجوء إلى القوة العسكرية. وهو الهدف الأساسي الذي أراد الاحتلال الفرنسي الوصول إليه منذ بداية الغزو بواسطة القوة العسكرية متخذا أسلوب القمع والإبادة والتهجير وغيرها ،لكن هذه السياسة أصبحت غير مجدية ولا تستقطب المستوطنين الأوروبيين للعيش في الجزائر والإسهام في بناء إمبراطورية استيطانية في شمال إفريقيا نظرا للمقاومة الشديدة التي لم تتوقف رغم الصعوبات التي واجهتها ، فغير منظرو الاستعمار الفرنسي سياستهم من خلال دعم نظامهم الإداري الجديد الذي يتوافق مع نظرياتهم التوسعية في الجزائر بأدوات فعّالة تمكنهم من السيطرة على الأرض وتحقيق منفعة مالية كبيرة من وراء ذلك. فكان إيقاع الجزائريين في فخ الرّبا وغض الطرف على التعاملات الرّبوية التي استفحلت بشكل خطير من طرف اليهود وكبار الملاك الأوروبيين وحتى المسؤولين الإداريين ومن والاهم من القُياد ومعاونيهم مستغليين الظروف الصعبة نتيجة السنوات العجاف والجوائح التي تسببت فيها السياسة الاستعمارية الظالمة وهو ما أدخل الجزائريون في دائرة الفقر والبؤس وعمّت المجاعة مناطق واسعة من الجزائر.

وعليه فقد كانت إشكالية دراستي تتمحور حول: كيف أثرّت المأساة الرّبوية في الواقع الجزائري خلال العهد الاستعماري الفرنسي بداية من الاحتلال والى غاية نهاية القرن التاسع عشر؟ وما هو دور الإدارة الاستعمارية في انتشارها؟ وما هي انعكاساتها السلبية على المجتمع الريفي الجزائري؟

تكمن أهمية الموضوع في أنه يسلط الضوء على الرّبا بوصفه وباءً أخلاقيا استخدمه الاستعمار الفرنسي في الجزائر للاستيلاء على أراضي وممتلكات الشعب الجزائري والذي خلف أثارًا وخيمة على المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على علاقة الإدارة الاستعمارية بالمأساة الرّبوية في الجزائر.
- مدى استفادة اليهود من المعاملات الرّبوية واستغلالها كورقة ضغط على الإدارة في الحصول على الجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو، مما جعلهم يتحكمون في السلطة المدنية في الجزائر بالتحالف مع المستوطنين الأوروبيين.
- استخلاص الآثار السلبية للربا على الجزائريين من خلال اغتصاب أراضيهم، ونزع ملكيتها من طرف المرابين.

تناولت العديد من الدراسات الجزائرية موضوع الرّبا بطريقة غير مباشرة نخص منها ما كتبه: صالح العنتري حول مجاعات قسنطينة ودور الرّبا في استفحالها ودراسة ليحي بوعزيز بعنوان: المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادّعاءات الفرنسيين حول أسبابها وغيرها.

غير أن الدراسات الاستعمارية الفرنسية تناولت هذا الموضوع بشكل واسع لكن من الوجهة التي تخدم مصلحة المستوطنين نذكر منها ما كتبه:

- Mirante Jean, La France et les œuvres indigènes Algérie, cahier des centenaires de l'Algérie.
- Joseph Lecoq, Les Sociétés Indigènes de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuels Des Communes D'Algérie.
- Charles Robert Agéron, Les Algerins Musulmans et la France (1871-1919).

بالإضافة إلى الصحافة الاستعمارية التي عالجت المسألة الرّبوبة بشكل كبير مركزةً على دور اليهود في استفحالها بقوة ومن بين الصحف التي كتبت حول هذا الموضوع نذكر: La Tafna وLa liberté de bone وL'impercial و L'indépendant de Mascara وغيرها.

1- تعريف الرّبا في الشريعة الإسلامية:

أ- لغة: هي الزيادة والنموَ والعلّو والارتفاع، حيث يقول ابن منظور: « الرّبا في اللغة معناه الزيادة والنمو، من ربا المال إذا زاد »[1]. ويقول صاحب القاموس المحيط: «الرّبا لغة الزيادة والنماء والعلو، تقول العرب: ربا الشيء يربو إذا زاد وأربت الحنطة زكت ويقال ربيته إذا غذوته، لأنه إذا ربا نما وزاد»[2]، وبهذه المعاني اللغوية جاء النّظم القرآني: في قوله سبحانه: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (الحج: 5).

ب- اصطلاحا: عرّفه الفقهاء المتقدمون على أنه كل زيادة بين بدلين متجانسين من غير أن تقابل هذه الزيادة بعوض، أو هو زيادة عين مال شرُطِتْ في عقد البيع[3]، وهي محرمة في جميع الأديان السماوية، ودليل تحريمها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275).

2- التعريف الاقتصادي للرّبا:

يطلق الاقتصاديون على الرّبا مصطلح الفائدة وهو المال الذي يحصل عليه المُقرِض – الدائن – من المُقْتَرِض المدين مقابل استخدام الدين، أوهي الفائدة التي يحصل عليها المُقْرِض من المُقْتَرِض مقابل المُخاطرة في إقراض ماله "ويتحدد سعر الفائدة وفقا لقانون الطلب والعرض في السوق على الأموال، أي هو السّعر الذي يوازن بين التفضيل الزمني للمدّخرين والتفضيل الزمني للمستثمرين[4].

3- الإدارة الاستعمارية الفرنسية والمأساة الرّبوية في الجزائر:

حاول الاستعمار الفرنسي الاستثمار في مسألة الرّبا وتهيئة الظروف لإيقاع الجزائريين فيها وإيجاد المبررات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعهم لتقبلها والتعامل بها عن طريق تحطيم ما لديهم من مبادرات تعاونية تقليدية ومعاملات مالية وذلك بنفي وجود تنظيم اجتماعي واقتصادي وحتى أي نوع من المبادرات التعاونية الشخصية والمساعدات الاجتماعية لديهم لتبرير وجوده وسياسته في الجزائر، عكس ما هو موجود في أوروبا التي تأثرت بالنشاط الفكري للفلاسفة والمفكرين خلال القرن الثامن عشر الذين أرادوا خلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي وكذا إحداث تنظيم اجتماعي يرتكز على أسس وقواعد تمكن هذه المجتمعات من الحفاظ على وجودها في حالة ظهور أزمات مختلفة[5].

ركز مُنظرو الاستعمار من سياسيين وعسكريين وإداريين وحتى من الكتّاب والمؤرخين على الترويج لهذه الأُطروحات في بداية الاحتلال لتبرير الوجود الاستعماري والسياسة التي بدأ في تطبيقها في الجزائر والتي تعمل بالتوازي مع التوسع العسكري وكذا التنظيمات الإدارية الجديدة، فكل فشل اقتصادي واجتماعي يُرجعه هؤلاء إلى الجزائري الذي لم يتطور في نظرهم وبقي حبيس الأفكار القديمة الموروثة

على الشريعة الإسلامية، حيث يقول ميرانت: «الدولة المحمدية دولة توسعية قاسية محدودة الأفكار غير قابلة للتغيير والتطور، ذات تفكير بدائي لها طابع حُكم القرون الوسطى...»[6]، ويبدو أن البعض منهم قد استندوا في ذلك إلى رأي مونتيسكيو الذي يقول: «إن أخطر أنواع الاستبداد هو الذي يحتمي تحت عباءة الشرعية ... »[7]، وهو ما يؤكد أن الاحتلال الفرنسي وبواسطة هؤلاء المنظرين أراد التخلص من كل ما يمت بصلة إلى الشريعة الإسلامية وخاصة في المعاملات المالية، فالرّبا أو نسبة الفائدة كما يسمونها من الأسس التي تُبنى عليها نظرياتهم المالية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

وصف هوغو الرّبا بقوله: «... الرّبا هو ذلك الوحش الرهيب ... إنه مثل الأخطبوط له مخالب لها جذور وامتدادات في كل مكان، كل من يحتضنه يضيع بسببه ...»[8].

يُعد الرّبا مأساة أخلاقية بأتم معنى الكلمة خلال العهد الاستعماري، واليهود أول من تعامل بالرّبا خاصة في عهد الأتراك[9]، وهم أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الرّبا في الجزائر[10]، ولكن نشاطهم تقلص كثيرا في عهد الأمير عبد القادر بسبب تمسك الجزائريين بدينهم، وتطبيق الأمير عبد القادر للشريعة الإسلامية بعد تأسيس دولته.

يدعي بعض المؤرخين الفرنسيين أن الجزائري يتعامل بالرّبا بحيث يقترض"الأهلي"ولا يأبه بالعواقب ويقوم بتأجيل تسديد الدين مما يجعل المرابي يفرض شروطه عليه ويصبح تحت رحمته، فيصل إلى درجة الإفلاس بسبب عجزه عن تسديد الدين لارتفاع نسبة الفائدة، ويزعم جوزيف لوكوك بأن القبائل من التجار وبني ميزاب كانوا ينافسون اليهود في التعاملات الرّبوية الناتجة عن القروض[11]. غير أن هذه الأقوال تبقى عارية من الصحة نتيجة عدم وجود وثائق تدل على صحتها وهو ما يؤكد عليه شارل روبير أجيرون[12]، كما أنه إذا افترضنا وجود هذه المعاملات فيعود ذلك إلى الوضعية الاجتماعية السيئة التي كان يعاني منها الجزائريون بسبب تسلط السلطات الاستعمارية وتحكمها في كل مناحي الحياة، مما يجعلهم يلجأون إلى القروض الرّبوية نظرا لحالة البؤس والفقر وفي كثير من الأحيان لا يؤدون ما عليهم من ديون وفوائدها بسبب العجز عن الدفع ورفضهم لهذه المعاملات المحرمة في الشريعة الإسلامية.

لقد وقف الإمبراطور نابليون الثالث بنفسه على هذه المأساة الاجتماعية التي أصبح يعاني منها الجزائريون، حيث يذكر جول دوفال (Jules Duval): « لقد أظهر السكان الأصليون للإمبراطور مدى حالة البؤس التي كانوا يعيشونها وذلك بالتجمع حول سيارته حيث بدأ موكبه يلقي حفنات من النقود الذهبية والفضية ... وهي من العادات العربية القديمة، وهو دليل على التدهور المادي والأخلاقي الذي وصلوا إليه، فالصورة التي رآها الإمبراطور لم يكن يتصورها بهذه الحدة...»[13]، ويبدو أن شاهد العيان يريد أن يقنعنا بأن العرب والمسلمين كانوا يمتهنون كرامة الفقراء والمساكين عندما شبّه حالة هؤلاء البؤساء بما كان يفعله الخلفاء والأمراء في السابق، لكن هذا القياس لا يمكن أن يعتدّ به على الغالب خاصة وأن فعل الخلفاء كان يخص الأشخاص الذين يقومون بمدح سيرتهم وأفعالهم تجاه الرعية وخاصة الشعراء.

وقد أرجع الإمبراطور نابليون الثالث هذه الحالة إلى:

- الرسوم القضائية الباهضة التي كان يدفعها الجزائريون.
- ارتفاع ثمن كراء العقارات المختلفة.
- الضرائب المرتفعة.
- عمليات نزع الملكية وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي.
- الرّبا الفاحش الذي ازداد بشكل رهيب خلال هذه الفترة[14].

يقول الصحفي الفرنسي المعروف باسم جون البليدي (Jean de Blida) : «إن البؤس الذي تعاني منه الجزائر ليس سببه انعدام الأمن والاستقرار مهما كان هذا الأخير خطيرا ويؤدي إلى كوارث فضيعة وحتى قسوة القوانين الفرنسية على "الأهالي" تؤثر مثلما تؤثر فيهم الرّبا... »[15]، قد نتفق معه فيما ذكره، لكن بؤس الجزائريين سببه سياسات الإدارة الاستعمارية الفرنسية التسلطية والقمعية بواسطة قوانينها الظالمة، بالإضافة إلى التعاملات المالية القاسية ومنها الرّبا التي شجعتها الإدارة الاستعمارية بشكل كبير منذ بداية الاحتلال وبالتالي فكل الإجراءات التي فرضت على الجزائريين من هذه الإدارة الجديدة أدت إلى حالة البؤس والفقر ثم المجاعة التي انتشرت في أوساطهم بشكل رهيب غايتها من ذلك إخضاعهم وقتل روح المقاومة في نفوسهم وجعلهم أداة طيّعة في خدمة "السيد الجديد" ولتثبيت مشاريعه في الجزائر . والرّبا هو أحد أدوات ووسائل هذه الإدارة وجزء من سياستها في الجزائر كانت له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى أخلاقية، حيث ينتهي بالجزائري في نهاية المطاف إلى بيع أرضه بأبخس الأثمان أو انتزاعها منه بقوة القوانين الفرنسية فيصبح أجيرا أو خمّاساً عند المالك الجديد لأرضه.

لقد انتشر البؤس بشكل رهيب في المجتمع الجزائري ويعود بالأساس إلى الطرق المعتمدة في مختلف المعاملات الاقتصادية والمالية على الخصوص المستمدة من القوانين الفرنسية والتعاملات اليهودية، خاصة وأن الجزائريين لم تكن لهم وسائل لاستثمار أموالهم نظرا لاشتغال معظمهم في القطاع الفلاحي .وبسبب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية البائسة للأهالي" أصبح اللجوء إلى الاقتراض بدون تروي والذي تزايد بشكل كبير.ويؤكد الجنرال مارتيمبراي"Martimpry" أن مسؤولية الاحتلال الفرنسي في تطور الاقتراض الرّبوي حقيقة لاجدال فيها وقد بين ذلك بأن الحاجة إلى الاقتراض من أجل تسديد الضرائب أو لتلبية الضروريات اليومية[16].

لقد كانت الضرائب وسيلة أساسية استخدمتها الإدارة الاستعمارية لإضعاف المجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى إحداث اختلالات على طرق التعامل وأُفقر الشعب الجزائري خاصة بعد 1850 عندما فرض الاستعمار إجبارية تسديد الضرائب نقدا ، مما جعل الاحتياطات النقدية لدى الجزائريين تظهر وتتحرك، هذا الإجراء أجبر الجزائريين وخاصة الفلاحين منهم على اللجوء إلى مدخراتهم السابقة التي كانت تمثل عنصر ضمان لمواجهة السنوات الصعبة، وهو ما كانت الإدارة تتوجس منه باستغلال الجزائريين لهذه المدخرات في شراء الأسلحة والذخيرة واستخدامها في الثورة عليها[17].

نوع الضريبة	المبلغ
الحكور	477.777
الزكاة	2.516.118
العشور	2.074.086
اللزمة	947.929
الضريبة على الرؤوس	1.302.043
المجموع	7.317.953

مجمل المداخيل الاستعمارية الفرنسية من الضرائب المختلفة سنة 1898[18].

وتعد الزكاة الضريبة الأكثر مداخيلا للسلطات الاستعمارية والتي وضعتها تحت سيطرتها رغم علاقتها بالشريعة الإسلامية، نظرا لما تدره عليها من أموال طائلة، ما يبين أن الاستعمار الفرنسي لم تكن تهمه الشريعة الإسلامية في حد ذاتها بل كيفية الحصول على الأموال والاستحواذ على ممتلكات الجزائريين

لبناء الحركة الاستيطانية وتوطيد أركانها في الجزائر. وقد بلغ مجموع ما دفعه الجزائريون من ضريبة الزكاة 5.551.550 ف.ف سنة 1896 وارتفع المبلغ إلى 5.689.932 ف.ف سنة 1897[19].

لقد استفحل الرّبا خاصة وأن البؤس فرض نفسه كواقع معيش، فأصبح التعامل بالقروض الرّبوية ضرورة لا مناص منها، ومن المعلوم أن الرّبا عند الجزائريين أخذ أشكالاً متعددة، حيث تصل النسب المئوية السنوية إلى مبالغ مرتفعة تتراوح بين25% و50% وقد تفوق ذلك لتصل إلى 100% أو أكثر[20] سواءً كان المقرض يهودي أو أوروبي أو حتى مسلم في بعض الأحيان، حيث تحدد الفائدة حسب المدة فتتراوح بين 25و40% إذا كانت المدة المتفق عليها ثلاثة أشهر وبين 100و160% إذا كانت سنة [21] وهذا ما يفسر عدم وجود وسائل مراقبة لهذه الفوائد وخاصة البنوك، فيدخل الجزائري في دائرة الإفلاس ويجعله تحت سيطرة المرابي اليهودي. وبالرغم من المقت الشديد الذي يكنه الجزائريون لليهود، بسبب الطرق الملتوية التي يتعاملون بها وكذا لمسؤوليتهم الكبيرة في الاحتلال الفرنسي للجزائر ثم حصولهم على الجنسية الفرنسية بموجب مرسوم كريميو 24-10-1870، إلا أن الحاجة إلى الأموال جعلتهم يلجأون إليهم. فالرّبا اليهودي بلغ حجماً خيالياً في تعاملاتهم مع الجزائريين وهو ما يؤكده إدوارد دريمون من خلال حادثة وقعت في شهر نوفمبر 1861 في دوارين من قبيلة جبالة (أغاليك مستغانم)، فبسبب الجفاف لجأ أعيان هاذين الدوارين وعلى رأسهم"القائد"إلى يهودي من مستغانم، هذا الأخير قبل أن يعطيهم الشعير بثمن مرتفع يقدر ب 36 فرنك فرنسي للقنطار، هذا المبلغ يجب تسديده في الحصاد المقبل عينا لا نقدا بثمن السوق، لكن في شهر أوت 1862 الشعير كان يقد ب 7 فرنك فرنسي لذا اضطر "أهالي" الجبالة أن يسددوا ستة قناطير مقابل قنطار واحد، وهذا يعني أن القرض يقدر بـ 600%[22].

هناك مسألة أخرى قد يغفل البعض عنها وهي جهل معظم"الأهالي"بعواقب السقوط في مخالب المرابيين بما أن الإدارة الاستعمارية عمدت منذ البداية إلى تطبيق سياسة التجهيل في نطاق واسع من المجتمع الجزائري، والسيطرة على الشؤون الإسلامية من وقف، وزكاة، وعشور، مما جعل"الأهالي" يسقطون في فخ الرّبا دون التفكير في عواقب ذلك بسبب الحاجة، وهذا بالإمضاء على أي وثيقة دون معرفة شروط الاستدانة وأثارها، فنسبة القرض كانت مرتفعة جدا تستخلص من المحصول السنوي للفلاحين الجزائريين على أساس مساحة الأرض التي يقوم بمسحها الطبوغرافي، والذي يتحصل بدوره مع كاتب العقود على نسبة تتراوح بين 20% و30% من مبلغ السند، ويتجدد العقد كل ثلاثة أشهر، وترتفع العمولة والفوائد على كل محصول سنوي، بحيث يجبر المدين على دفع خمسة أكياس من القمح مقابل كل 100 فرنك من السند وهو ما يعادل 25% فائدة مما يجعل المحصول في نهاية المطاف في يد الدائن، وفي النهاية يستولي هذا الأخير على أرضه بسبب عجزه عن التسديد، مما يؤدي به كأجير عند الدائن. وفي كثير من الأحيان يلجأ المرابي إلى المحاكم لاسترداد أمواله، ونضرب مثال على ذلك ما حدث سنة1891 حيث حكمت محكمة تلمسان في قضية استدانة بين" أهليين" وبنكيين فرنسيين هذه القضية يمكن اعتبارها كنموذج للممارسات الرّبوية في الجزائر. ومادام معظم المرابيين من اليهود وبعض المستوطنين الذين لا يفقهون العمل في الزراعة يقومون ببيع الأراضي المصادرة بسبب الرّبا الفاحش إلى الإدارة الاستعمارية الممثلة في الحكومة العامة[23]، وهو ما يؤكد على أن اليهود لم يكونوا وحدهم فقط من يمارس الرّبا بل حتى الملاك من المستوطنين وحتى المتدينين الكاثوليك إذ أن العديد منهم أصبح ثريا بفعل تعاملاته الرّبوية. يقول أحد شهود العيان:« أعرف رجلا "صالحا" في الجزائر العاصمة وصل إلى المستعمرة بدون ثروة ... نجح بفضل الرّبا إلى تحقيق دخل قدره 80.000ألف فرنك، إنّه متدين للغاية حيث تجد في الطاولة الخاصة به

الكتاب المقدس بجانب النظارات، كل صباح يذهب لحضور القداس بالكاتدرائية...»[24]، كما مارس المسؤولون والإداريون الفرنسيون عمليات الرّبا بشكل علني وبنسب تصل إلى 40%، حيث يذكر جون البليدي : «... أعرف قرية في ضواحي الجزائر العاصمة ثلث أعضاء مجلسها البلدي أصبحوا أثرياء بفعل الرّبا الذي كانوا يتهمون اليهود فقط بالتعامل به... »[25]، وهذا دليل على تواطؤ الإدارة الاستعمارية مع المرابيين والتي تقوم بإنشاء مستوطنات عليها لإسكان المهجرين الأوروبيين إلى الجزائر كما حدث في تلمسان[26] وفي جميع المناطق ذات الأراضي الخصبة في شمال الجزائر، فبسبب مأساة الرّبا الفاحش تم تهجير العديد من الجزائريين بعد تجريدهم من أراضيهم إلى الجبال والتلال والوديان وفي المناطق المحاذية لأراضيهم التي استولى عليها المرابون فتجدهم يقيمون في مساكن هشة غير صالحة تعرف "بالقربي" ويزرعون بعض الأراضي غير الصالحة في أغلبها ، هؤلاء البؤساء الذين خربت الرّبا حياتهم هم العرب أصحاب الأرض التي استولى عليها المرابون، حيث شبههم جون البليدي بقوله: «... هؤلاء الضحايا مثل الذباب العالق في بيت العنكبوت لا أحد يعيره اهتماما، سيظل يتألم في صمت ولن يهتم به أي أحد... »[27]

لقد انخفض مستوى معيشة الجزائريين إلى درجة لا تطاق، فأصبحوا في حالة يأس وبؤس يفكرون في الهجرة والابتعاد عن بلادهم التي أصبح فيها اليهودي والمستوطن الأوروبي أسياداً بتواطؤ من الإدارة الاستعمارية[28]. فظاهرة الرّبا التي مصّت دماء الجزائريين الذين سقطوا في مخالب المرابيين اليهود وغيرهم والذين يجنون ثروات طائلة على أنقاض الآخرين[29] الذين وصفهم الاستعمار بالأطفال الكبار بسبب تعاملاتهم الرّبوية ووقوعهم بسهولة تحت سطوة المرابين نظرا لحاجتهم للزرع وكذا ضروريات الحياة البسيطة كالمأوى والأكل واللباس وفي أغلب الأحيان يجهلون طرق هذه القروض ولا يكترثون بالفوائد الرّبوية[30].

تضاعفت التعاملات الرّبوية بشكل كبير مع حلول الأزمات والمصائب خاصة في نهاية الستينات من القرن التاسع عشر مما أدى إلى نفاذ مدخراتهم المالية[31]، وقد أرجع العنتري أسباب هذه الأزمة إلى:

- حدوث الجوائح التي نزلت بالزرع والنباتات وأتلفتها.
- انتشار مرض "الرهمة" التي أهلكت المواشي سنة 1867 لقلة العلف والتبن في فصل الشتاء.
- زحف الجراد على البلاد سنة 1868، وما أحدثه من تلف بالزروع والأشجار والنباتات، وقد أدى ذلك إلى آثار وخيمة على السكان منها:
  - انعدام الحبوب في الأسواق.
  - موت المواشي.
  - ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا كبيرا طيلة ثلاث سنوات.
  - انتشار وباء الكوليرا والتيفيس وغيرها من الأمراض الفتاكة.
  - ضياع الأملاك والثروات التي تركت أصحابها السابقين فقراء[32].

بيّنت هذه الأزمة الدور الكبير الذي كانت تؤديه مخازن الاحتياط المعروفة بالمطامير، وما يبذله أصحابه من تبرعات طوعية وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية[33]، ما يؤكد أن استيلاء الإدارة الاستعمارية عليها وجعلها في خدمة جنود الاحتلال خلال عمليات التوسع العسكري داخل الجزائر قد أحدث خلخلة كبيرة في أوساط المجتمع الجزائري، وأدى إلى توسع المجاعة وانتشارها بشكل رهيب خلال هذه الفترة.

استفحلت ظاهرة الرّبا بشكل رهيب من طرف اليهود الذين استغلوا مجاعة 1868-1869 لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض التي كانوا يمنحونها للمنكوبين بفوائد مرتفعة جدا قد تصل إلى

140% لمدة شهرين أو ثلاثة فقط، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى عمال أجراء أو خمّاسين، وهو ما أكده العنتري بقوله: «إذا تأملت ذلك وجدت كثيرا من الأملاك قد خرجت من يد أهلها تحت تأثير العقود الرّبوية التي عقدوها مع المرابين، وبدافع الحاجات القاهرة التي لم يكونوا قادرين على التخلص منها إلا بالاقتراض»[34]. لقد وقع "الأهالي" في فخ الرّبا الذي نُصب لهم بسبب هذه الأزمة الشديدة وهم الذين اعتادوا على المعاملات عن طريق التبادل ولم يكونوا يتعاملون بشكل كبير بالنقود إلا للضرورة القصوى وذلك ببيع حبوبهم لدفع الضريبة[35]. وقد نبّه إلى ذلك أحد الأوروبيين بوهران في رسالة وجهها إلى نابليون الثالث في 1865/05/15 حول هذه المأساة قائلا: «... وأحيط جلالتكم علما أن الشعب "الأهلي" بعمالة وهران يدفع لصالح اليهود ربا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب »[36]، وهو ما يوضح أن الإدارة الاستعمارية أصبحت تتحين الفرص لتقنين عمليات الرّبا وجعلها تابعة لسلطتها بهدف قطع الطريق أمام اليهود وباقي المرابين وتقليم أظافرهم ليس حبا في الجزائريين أو من أجل إنقاذهم من مخالب هؤلاء بل من أجل جعل هذه الأموال تحت رقابتها المباشرة، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية قد استغلت تظلمات العديد من الجزائريين في عهد نابليون الثالث لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمليات الربا في الجزائر وجعلها تابعة للسلطة الاستعمارية، حيث لفت الجنرال مونتودون (Montandon) انتباه الحاكم العام شانزي (Chanzy) في سنة 1878 إلى الخراب الذي أحدثته الرّبا في أوساط الجزائريين ، وكتب يقول: « يدفع سكان بعض المناطق الجزائرية لليهود فوائد ربوية تصل إلى أربعة أضعاف أو أكثر، ثم وصف البؤس الذي كان عليه الفلاحون والقادة أنفسهم مقارنة بالثراء الفاحش الذي حققه المرابون»، مما نتج عنه زوال الطبقة المتوسطة في مختلف القبائل بفعل الرّبا الفاحش[37]، هذه المسألة كان قد أكد عليها العنتري حيث لاحظ أن جميع ملاكي العقارات والأراضي الفلاحية أصبحوا في سنة 1870 مدينين متضايقين من مصير أملاكهم نتيجة عمليات الرّبا المتواصلة[38]، وبسبب الانتشار الكبير للرّبا صادر اليهود العديد من المستوطنات وأملاك الجزائريين في منطقة الساحل والهضاب العليا[39].

لقد توسع نطاق التعامل بالرّبا بشكل كبير وهو ما يؤكده جوزيف لوكوك بقوله: «الرّبا في الجزائر يتعامل به بكل الأشكال، الرهن، البيع بالقرض، الاقتراض من أجل شراء البذور أو الحصول على سلع...»[40]. وفي الحقيقة لم تكن تلك القروض إلا سرقة مقننة خاصة بعد تطبيق السلطات الاستعمارية العديد من الإجراءات المالية لتقنيين الرّبا، غير أن نسب الفائدة بقيت على حالها وربما ارتفعت أكثر لعدم وجود إرادة صارمة لمحاربتها، ومراقبتها للتقليل من أخطارها.

4- الإدارة الاستعمارية وتقنيين الرّبا في الجزائر:

حاولت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تطبيق القوانين الفرنسية من أجل تقنيين الرّبا ومراقبة القروض الرّبوية، وفرضها على الجزائريين والأوروبيين على حد سواء بعد أن استفحل أمرها. حيث أكدت على ضرورة التطبيق الصارم لهذه القوانين لمكافحة الرّبا باعتباره أحد المآسي التي علقت بالمستوطنة[41]، فبدلا من القضاء عليها للسماح للجزائريين بتجاوز أزماتهم المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، ادعت الإدارة الاستعمارية بأن هذه الإجراءات ماهي إلا بغرض رفع الغبن عن الأهالي"خاصة وأن فرنسا على رأي بعض غلاة الاستعمار كان لديها قوانين صارمة ضد الرّبا منذ القديم، وكأن الفوائد الرّبوية تقاس حسب نسبتها، فإذا كانت مرتفعة وغير مراقبة أو مقننة – أي يعمل بها خارج القانون- تعتبر ربا، وإن كانت بسيطة وفي إطار القانون الفرنسي فلا تعتبر ربا، بالرغم من أن الإسلام يحرم الرّبا قليله أو كثيره، لكن حقيقة الأمر غير ذلك فهذه القوانين كانت بهدف إخضاع باقي الممتلكات الفردية التي لا تزال تحت سلطة الجزائريين

للقوانين الفرنسية، والتي ينبغي أن تمتد لتشمل جميع الممتلكات الريفية البعيدة عن مراقبتها وسيطرتها، لقد أرادت الإدارة الاستعمارية وضع أكثر من 60 مليون هكتار تحت سلطتها المباشرة[42].

كان موضوع الرّبا موضع اهتمام الإدارة الاستعمارية من خلال مجموعة من المراسيم والقرارات منها:

- المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 07-12-1835 ينظم الاتفاقية الخاصة بالأحزاب حول قانون القرض بالفائدة، حيث ينص في مادته الثانية على أن الفائدة المشروعة لا تتعدى 10% في التعاملات المدنية والاقتصادية.
- القرار التنفيذي الصادر بتاريخ 04-11-1848 يقرر أن الفائدة المتفق عليها لا تتعدى 10%.
- قرار جديد بتاريخ 11-11-1848 يلغي سابقه، ويفعل المرسوم الملكي لسنة 1835، إلى غاية صدور قانون 27-08-1881 الذي حدد نسبة الفائدة ب 06% لكنه لا يضبط الاتفاقيات الحرة. [43]
- المرسوم الصادر في 1898/01/29 المتعلق بتحديد نسبة الفائدة وقمع الرّبا في الجزائر الذي ينص على أن نسبة الفائدة يجب أن لا تتجاوز 10%، وأي ممارسة مخالفة لنص هذه المادة تعتبر ربا.[44]
- قانون 13-04-1898 جاء لتطبيق تعليمات القانون الفرنسي فيما يخص القروض الرّبوية في الجزائر، حيث يحدد في مادته 61 أن الفائدة المتفق عليها في الجزائر لا تتجاوز 08% في الجانب المدني والاقتصادي، أما الفائدة المشروعة في الشق المدني والاقتصادي المحددة ب 06% بموجب قانون 27-08-1881 فقد خفضت إلى 05%. [45]

أصبحت مسألة الرّبا قضية أساسية ومحورية لدى سلطات الاحتلال الفرنسي التي ابتغت من القوانين التي استصدرتها وضع قبضتها على القروض، وإخراجها من دائرة سلطة المرابين حتى تستفيد من المداخيل المالية المترتبة عنها بشكل مباشر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الاستيلاء على كل الأراضي الجيدة التي لا يستطيع أصحابها رد القروض والفوائد المترتبة عنها، وجعلها في خدمة الاستيطان والمستوطنة الناشئة ، حيث تحول الجزائريون إلى عمال أجراء أو خمّاسين يعانون من البؤس الذي ادّعت الإدارة الاستعمارية أنها تريد إخراجهم منها بعد تقنينها لعمليات الرّبا.

5- فشل الإدارة الاستعمارية في التحكم في الرّبا:

أدت هذه السياسة إلى زيادة أعمال ونشاطات المرابين الوسطاء بين الإدارة الاستعمارية والمقترضين وخاصة القيّاد ومسؤولي المكاتب العربية من الضباط والإداريين، فكل جزائري يريد الحصول على قرض عليه أن يدفع 5 أو 10 أو 20 ف.ف أو أكثر إلى هؤلاء[46]، حتى يحصل على قرض يلبي احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية وهو قرض قصير المدى لا يتجاوز ثلاثة أشهر وفي بعض الأحيان يصل إلى سنة، مما يؤدي به إلى الفقر والبؤس أكثر مما كان عليه.

لقد هلّلت الإدارة الاستعمارية لهذه القوانين وادعت أنها جاءت لوضع حدٍ لسطوة المرابين وحماية المستدينين، وذلك بتطبيق عقوبات على المرابين وفق القوانين الفرنسية في حالة تجاوزهم نسب الفائدة المتفق عليها.

وبالرغم من صدور هذه القوانين إلا أن عمليات الرّبا تواصلت أكثر من أي وقت مضى نظرا لعدم وجود وسائل لمراقبتها وإجراءات صارمة لقمع المتعاملين بها، ناهيك عن الصعوبة التي يجدها الجزائري في الحصول على قرض من المؤسسات البنكية وهو ما يجعله يلجأ مضطراً إلى المرابي، وقد تهكّم أحد الفرنسيين من هذه المراسيم المنظمة للرّبا بقوله: «... يزعمون أن العلاج الوحيد لهذا الشّر سيكون في تطبيق

المرسوم الخاص بمعدل الفائدة... الأمر أكثر تعقيدا من ذلك، يبدو أن مقدمي هذه النصائح يشبهون كثيرا الطبيب الذي ينصح الفقير البائس بأكل اللحوم المشوية مع الشراب الأحمر...»[47].

تواصل تخريب ما بقي قائما لدى الفلاح الجزائري من إمكانيات بواسطة الرّبا رغم صدور القوانين المسيرة لها وهي السياسة التي أدت إلى إفلاس سكان الريف الذي جرّدوا من أملاكهم، فانخفضت المساحة الزراعية التي كانت تحت سيطرتهم من 8.188.410 هكتار سنة 1883 إلى 5.791.255 هكتار سنة 1903، وانخفض إنتاجه من الحبوب خاصة القمح الذي كان يمثل 80% من الإنتاج عام 1860 إلى 72% سنة 1900، وتقلصت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بسبب السياسة الزراعية التي اعتمدها المستوطنون القائمة على التصدير[48].

خاتمة:

شكّلت الأرض محور الصراع الأساس بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية والشعب الجزائري منذ اليوم الأول للاحتلال ومادام الاستعمار قد ركز كل جهوده في اغتصابها وانتزاع ملكيتها من أصحاب الحق لتوطين العنصر الأوروبي فيها ومنحه كل الإمكانيات لاستغلالها والاستفادة من خيراتها، فقد استخدم كل الوسائل للحصول عليها سواء عن طريق إصدار قوانين نزع الملكية أو إرهاق أصحابها بالضرائب الباهضة وإذلال الجزائريين بواسطة تشجيع المعاملات الرّبوية لإغراقهم في الديون والفوائد المترتبة عليها والتي أصبحت تمارس على نطاق واسع من طرف اليهود والأوروبيين وأعوانهم فأصبح الجزائري رهين لهؤلاء المرابين الذين تمكنوا من السيطرة على الأراضي بسهولة لعجز أصحابها على رد القروض وفوائدها الرّبوية.

بينت هذه الدراسة أن:

- الرّبا هو أحد الوسائل التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الجزائريين واغتصاب أراضيهم وإذلالهم.
- تفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وانهيارها بسبب استفحال ظاهرة الرّبا.
- تقلص ممتلكات الجزائريين وتراجعها بشكل كبير لصالح الطغمة الجديدة التي طوقت رقابهم وتحكمت في أرزاقهم.
- انتشار الفقر والبؤس والمجاعة التي حصدت مئات الآلاف من الجزائريين.
- تحول معظم الجزائريين إلى عمال أجراء وخماسيين لدى الملاك الجدد لأراضيهم.
- تأثر نفسية الجزائريين بسبب هذا الوباء الذي استشرى في أوساطهم وطوق رقابهم وجعلهم رهينة لدى المستوطنين.
- تكوين المستوطنين واليهود لثروات طائلة بفعل عمليات الرّبا.
- تحالف المستوطنين مع اليهود من أجل التحكم في المستوطنة الناشئة بعد انهزام فرنسا في حربها ضد بروسيا سنة 1870 وتطبيق النظام المدني في الجزائر وحصول اليهود على الجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو 1870/10/24فتمكنوا من السيطرة على الجزائر واستقلوا بها ماليا مع بداية القرن العشرين.
- توظيف اليهود أموال الرّبا في تمويل نشاطات الحركة الصهيونية العالمية لشراء الأراضي في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية إليها تحقيقا لحلم إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.
- زيادة الوعي الوطني الجزائري بخطورة الاستعمار وسياسته المطبقة في الجزائر.

تبقى هذه الدراسة قابلة للنقاش والتحليل ومفتوحة للبحث لأن الإدارة الاستعمارية في هذا المجال ظلت تحاول الضغط على الشعب الجزائري بكل الوسائل تطبيقا لاستراتيجيتها منذ بداية الاحتلال لإذلال الشعب الجزائري وجعله أداة طيعة في خدمة مصالحها.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

القرآن الكريم

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة ربا، ج18.
2. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993م.
3. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: م.حاج مسعود، أ.بكلي ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ج1، 2005.
4. صالح العنتري (ت:1870م)، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
5. كريم ولد النبية، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران1866-1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية، 2005-2006.
6. كمال الدين بن الهمام، شرح فتح القدير، دار إحياء التراث، بيروت، ج6.
7. مصطفى البغا، فقه المعاوضات، مطبعة جامعة دمشق، ج2.
8. يحي بوعزيز، المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادّعاءات الفرنسيين حول أسبابها، الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد33، ماي 1976.
9. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

باللغة الأجنبية:

1. A.N.O.M, G.G.A,Organisation du crédit Agricole indigène.
2. Achard Andrien, Guerre à l'usure, L'impercial, 5ème Année, N°224, 30/12/1894.
3. Ahmed Henni, La Colonisation Agraire et le sous Développement en Algérie, S.N.D.D, Algie, 1982.
4. Bonzon Lucien, Du Rigime Fiscal en Algérie, Ses conséquence sur la situation et le développement de cette colonie, Librairie Nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, France, 1899.
5. Bulletin Officiel de ministère de l'intérieur française.
6. Charles Robert Agéron , Les Algerins Musulmans et la France (1871-1919), Presses Universitaires de France , 108, boulevard Saint-Germain, Paris, France, T2, 1968.
7. De Samie Emlle, Sociétés indigènes de prévoyance, l'indépendant de Mascara, 9ème Année, N°838, 26/06/1892.
8. Duval Jules, Réflexions Sur La Politique De L'empereur En Algérie, Chalamel Aine, Librairie, Editeur commissionnaire pour L'Algérie et Létranger, Paris, France, Janvier 1866.
9. Edouard Drument, La France Juive, Essai d'histoire contemporaine, Quarante Troisième Edition, C.Marponet , Eflammaion Editeurs, Paris, France, T2.

10. Hugonnet Léon, La crise Algérienne et La démocratie, Armand Le chevalier Editeur, Paris, France, 1868.
11. Jean De Blida, Les Usuriers, La Tafna, 2ème Année, N°563, 18/04/1894.
12. Joseph Lecoq , Les Sociétés Indigènes de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuels Des Communes D'Algérie, A.Pedone Editeur, Paris, France, 1903.
13. L, L'usure en Algérie, Le Nouveau Progrès de l'Algérie, 2ème Année, N° 142, 25/06/1891.
14. La Revue de statistique Recueil Hebdomadaire de document Economique, Commerciaux, Industriels, Agricoles, Administration et Financière, 1er Année , N°20, Paris, France, 18/09/1898.
15. Maurice Maris,Le crédit Agricole Coopératif organise au profit des indigènes d'Algérie, Revue des études coopératives,problèmes d'Economie Nationale et Internationale,Questions Sociales,73ème Année,N°11, Imprimerie Des Presses Universitaire de France, Paris,France.
16. Mirante Jean, La France et les œuvres indigènes Algérie, cahier des centenaires de l'Algérie, Imprimerie Apiglet, 8, Cie Orléons.
17. Rédacteur en chefs, Correspondance, La venir de bougie, 2ème Année, N°115, 19/06/1886.
18. Rédacteurs en Chefs, Réponse au questionnaire de la commission d'étude des questions Algérienne, La liberté de bone, 4ème Anné N°435, 29/08/1891.

الهوامش:

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة ربا، ج18، ص1572.

[2]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993م، ص1659.

[3]- كمال الدين بن الهمام، شرح فتح القدير، دار إحياء التراث، بيروت، ج6، ص ص 146-150.

[4]- مصطفى البغا، فقه المعاوضات، مطبعة جامعة دمشق، ج2، ص ص15- 19.

[5]- Mirante Jean, La France et les œuvres indigènes Algérie, cahier des centenaires de l'Algérie, Imprimerie Apiglet, 8, Cie Orléons, p24.

[6]- Ibid, p24.

[7]- Hugonnet Léon, La crise Algérienne et la démocratie, armand, Le chevalier éditeur, Paris, France, 1868, p22.

[8]- Jean De Blida, Les Usuriers, La Tafna, 2ème Année, N°563, 18/04/1894, p01.

[9]- Joseph Lecoq, Les Sociétés Indigènes de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuels Des Communes D'Algérie, A.Pedone Editeur, Paris, France, 1903, pp9-10.

[10]- Rédacteurs en Chefs, Réponse au questionnaire de la commission d'étude des questions Algérienne, La liberté de bone, 4ème Anné N°435, 29/08/1891.

[11]- Ibid, pp9-10.

[12]- Charles Robert Agéron, Les Algerins Musulmans et la France (1871-1919), T2, Presses Universitaires de France, 108, boulevard Saint-Germain, Paris, France, 1968, p865.

[13]- Duval Jules, Réflexions Sur La Politique De L'empereur En Algérie, Chalamel Aine, Librairie, Editeur commissionnaire pour L'Algérie et Létranger, Paris, France, Janvier 1866, p48.

[14]- Ibid, p59.

[15]- Jean De Blida, Les Usuriers, La Tafna, p01.

[16]- Charles Robert Agéron , Les Algerins Musulmans et la France (1871-1919), T2, pp370-371.

[17]- Ahmed Henni, La Colonisation Agraire et le sous Développement en Algérie, S.N.D.D, Algie, 1982, p94.

[18]- La Revue de statistique Recueil Hebdomadaire de document Economique, Commerciaux, Industriels, Agricoles, Administration et Financière, 1er Année, N°20, Paris, France, 18/09/1898, p460.

[19]- Bonzon Lucien, Du Rigime Fiscal en Algérie, Ses conséquence sur la situation et le développement de cette colonie, Librairie Nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, France, 1899, p24.

[20]- Charles Robert Agéron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T2, pp370-371.

[21]- A.N.O.M, G.G.A, Organisation du crédit Agricole indigène, p2.

[22]- Edouard Drument, La France Juive, Essai d'histoire contemporaine, T2, Quarante Troisième Edition, C.Marponet , Eflammaion Editeurs, Paris, France, pp13-14.

[23]- Joseph Lecoq, Les Sociétés Indigènes de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuels Des Communes D'Algérie, pp12-14

[24]- Rédacteur en chefs, Correspondance, La venir de bougie, 2ème Année, N°115, 19/06/1886, p2.

[25]- Jean De blida, Les Usuriers, La Tafna, p01.

[26]- Joseph Lecoq, Les Sociétés Indigènes de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuels Des Communes D'Algérie, pp12-14

[27]- Jean De blida, Les Usuriers, La Tafna, p01.

[28]- كريم ولد النبية، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران1866-1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية، 2005-2006، ص212.

[29]- Edouard Drument, La France Juive, Essai d'histoire contemporaine, T2, p13.

[30]- Joseph Lecoq, op-cit, p13.

[31]- Charles Robert Agéron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), p371.

[32]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص17.

[33]- Maurice Maris, Le crédit Agricole Coopératif organise au profit des indigènes d'Algérie, Revue des études coopératives, problèmes d'Economie Nationale et Internationale, Questions Sociales, 73ème Année , N°11, Imprimerie Des Presses Universitaire de France , Paris, pp299-300.

[34]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص19.

[35]- Hugonnet Léon, La crise Algérienne et La démocratie, Armand Le chevalier Editeur, Paris, France, 1868, pp23-24.

[36]- يحي بوعزيز، المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادّعاءات الفرنسيين حول أسبابها، الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد33، ماي 1976، ص13.

[37]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ج1، 2005، ص998.

[38]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص19.

[39]- Achard Andrien, Guerre à l'usure, L'impercial, 5ème Année, N°224, 30/12/1894, p2.

[40]- Joseph Lecoq, op-cit, p18.

[41]- Rédacteurs en Chefs, Réponse au questionnaire de la commission d'étude des questions Algérienne, La liberté de Bone, p02.

[42]- Rédacteurs en Chefs, Réponse au questionnaire de la commission d'étude des questions Algérienne, La liberté de Bone, p02.

[43]- Joseph Lecoq, op-cit, p19.

[44] Bulletin Officiel de ministère de l'intérieur française, p70.

[45] Joseph Lecoq, op-cit, p19.

[46] De Samie Emlle, Sociétés indigènes de prévoyance, l'indépendant de Mascara, 9ème Année, N°838, 26/06/1892, p01.

[47] L, L'usure en Algérie, Le Nouveau Progrès de l'Algérie, 2ème Année, N° 142, 25/06/1891, p1.

[48]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص36.